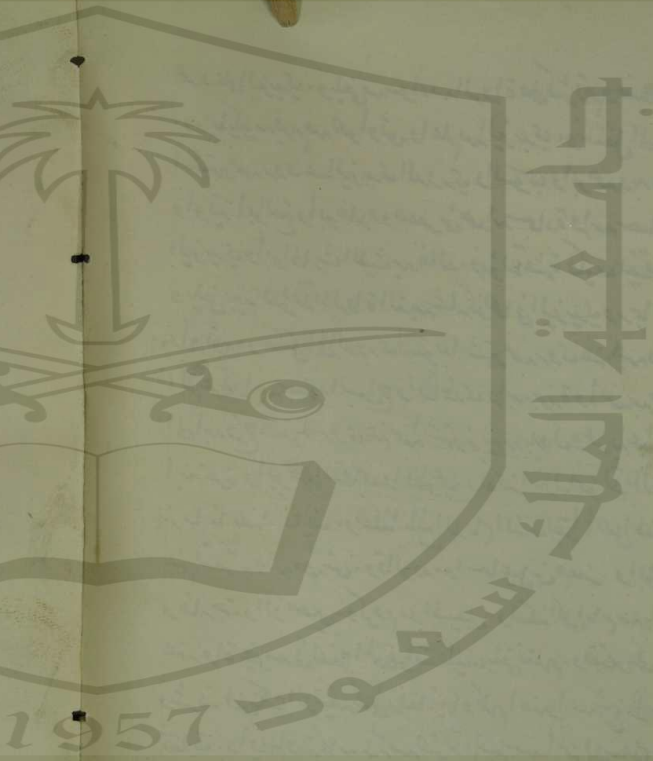


جواز القراءة بالساكن. وهو ما خالفه سبب المصنف الإمام مع الحروف في جواز ذلك
 معروف بين العلماء قديما وحديثا وما رأينا أحدا انكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب وأبي
 جعفر. وإنما أنكره أنكر القراءة بما ليس فيه الرفعية. وقال الحافظ أبو عمرو الداني
 صاحبا التقييد في طبقاته. واتهم يعقوب في اختياره عامة البصريين بعد أبي عمرو
 فهم أو أكثرهم على مذاهبهم. قال وقد سمعت طاهر بن علي بن يعقوب يقول لإمام الجامع بالبصرة
 لا يقرأ إلا بالقراءة يعقوب. وقال الإمام أبو بكر بن أشقة البصري في وعلى قراءة
 يعقوب إلى هذه الوقت أتمت السجد الجامع بالبصرة. وكذلك أدركناهم. وقال
 الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي بعد انه ذكر الشبهة التي
 سأه أطلا وقع بعض العلماء الأغبياء في أنه أحرف هؤلاء الأئمة السبعة هي المشار
 إليها بقوله صلى الله عليه وسلم أنزل القرآن على سبعة أحرف. وأما الناس إنما سئلوا
 القراءات وعشرها زادوا على عدد السبعة الذميمة أقدم عليهم أنه بما صدر له جل بعد
 الشبهة. ثم قال وإنما لم تقف أثرهم تفتينا في التصنيف أو تشبه أو تفسيرا إلا
 إلا زالت ما ذكرته من الشبهة. ويعلم أن ليس المراد في الأحرف السبعة المترتبة بعد
 من الرجال دونه آخريه ولا الأربعة ولا الأربعة. وإنه لو اجتمع عدد لا يصح
 من الأئمة وأختلس كل واحد منهم حروفا بخلاف صاحبه وجرى طريقا في القراءة على
 هدة في أي مكانه كان وفي أي أوانه بعد الأئمة الماضية في ذلك بعد انه كان ذلك
 التام بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار لما كان ذلك خارجا عما لا يحرف
 السبعة المترتبة بلا في موضع اليوم القيامة. وقال شيخ الإسلام إمام العالم أبو عمرو
 الدية أبو البباس أحمد بن يوسف الكلابي الواسطي في أول تفسيره البصرة. وعلى ما سمع
 منه واستقام وجهه في العربية ووافقه نظم خط المصنف الإمام قروسه سبعة أحرف



King Saud University